

القلب في لم ولما

دراسة نحوية

الدكتور: حاتم حمدان إبراهيم الشجيري

جامعة الأنبار - كلية التربية للبنات

قسم اللغة العربية

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله المنعم على الانسان بالعقل والتفكير، وأفضل الصلاة وأتم التسليم على سيدنا محمد الأمين، وعلى آله وصحبه أجمعين، ومن و لا هم وتبعهم باحسان إلى يوم الحشر واليقين.

أما بعد:

فهذا بحث يتناول موضوعا من موضوعات اللغة العربية، ألا وهو (القلب في (لم، ولما) دراسة نحوية). واخترت هذا الموضوع ليكون بحثا لدراسي؛ لما وجدته من اختلاف بين بعض العلماء فيه، (أمعنوي هو أم لفظي)؟، ولما وجدته من نسبة القول بـ(قلب اللفظ) إلى سيبويه، وهي نسبة غير صحيحة فيما أراه، فأردت أن أخوض في غماره؛ لأبين الراجح من هذين الرأيين، وما هو الصحيح فيما يفهم من قول سيبويه بالأدلة والبراهين ما وسعني أن أبين، فأسأل الله التوفيق في ذلك.

وقسمت الدراسة على ثلاثة مباحث تسبقها مقدمة، وتلحقها خاتمة:

تناولت في المبحث الأول أوجه التشابه بين (لم، ولما)؛ لأن القلب أحدها، وتناولت فيه أيضا ما قيل في عددها، وبينت اتفاق العلماء على عددها وإن اختلفوا في التصريح بها، والتعبير عنها، وبينت أيضا تعريف القلب لغة واصطلاحاً، وكذلك بينت المراد بـ(نفي المضارع).

وتناولت في المبحث الثاني أقوال بعض العلماء الذين قالوا بـ(قلب المعنى)، ولم يذكروا خلافا في ذلك، وأكثر من ذكر نصوصهم؛ لأبين أن أكثر العلماء قالوا بذلك فيما اطلعت عليه، وبينت فيه بعض أقوال العلماء الذين ذكروا الخاف فيه، وحللته تحليلًا علميًا؛ لأبين مرادهم في ذلك.

وتناولت في المبحث الثالث الترجيح بين الرأيين، وأثبت أن الراجح منهما القول بـ(قلب المعنى) بالأدلة والبراهين، وبينت فيه أن سيبويه لم يقل بـ(قلب

اللفظ) بل هو من القائلين بـ(قلب المعنى) بحسب ما يفهم من نه الذي سأذكره في موضعه؛ إذ لم يصرح بشيء مما نُسبَ إليه، وأن ما نُسبَ إليه محض وهم عار عن الصحة فيما أراه، والله أعلم.

وقد توصلتُ في هذا البحث إلى نتائجَ يَبْتَنُّها في ختامه. وبعد فإني لا أرومُ بهذا البحثِ مجردَ مخالفةِ العلماءِ، أو محاولةِ التقليلِ من شأنهم، فإني أعوذُ بالله من ذلك، فلهم من الفضل ما لا نرقى إلى ذرّة منه، وما رُمته هو محاولة الوصول إلى الحقيقة، وأنا لا أجزم بأن ما وصلتُ إليه من نتائج هو الحق، وإنّما هو ما بدا لي وارتأيتُهُ، فإن كان صواباً فمن الله وفضله، وإن كنتُ قد -انبتُ الصوابَ فزَلّةُ نفسي. والحمدُ لله ربّ العالمين، والصلاة والسلامُ على سيدنا محمدٍ وعلى آله وصحبه أجمعين.

الباحث

المبحث الأول أوجه التشابه بين (لم، ولما)

ذكر بعض العلماء أوجه التشابه بين (لم، ولما)، فذكر الزمخشري (ت ١٣٨ هـ) أربعة أوجه قائلًا: (١) لم ولما (لقلب معنى المضارع إلى الماضي ونفيه إلا أن بينهما فرقا وهو أن لم يفعل نفي أصل ولما يفعل في قد فعل)، فصرح بثلاثة أوجه - القلب - اختصاصهما بالفعل المضارع - النفي. ولم يصرح بالرابع، وهو (الجزم) وإنما ذكره بالتمثيل بقوله: (لم يفعل، ولما يفعل)، وذكرها ابن عقيل (ت ٦٩ هـ) كذكر الزمخشري لها إذ صرح بثلاثة أوجه، ولم يصرح بالرابع وهو (الجزم)، وإنما ذكره بالتمثيل أيضًا قائلًا: ((() و ()))، وهما للنفي، ويختصان بالمضارع، ويقلبان معناه إلى الماضي، نحو "لم يقم زيد، ولما يقم عمر"، وذكر المرادي (ت ٤٩ هـ) خمسة أوجه قائلًا: ((())): حرف نفي، ثم قال: (تنبيهًا: الأول: لم من خواص الفعل المضارع .. الثاني: تساوي) فيما ذكر، من جزم الفعل المضارع، وصرف معناه إلى الماضي، ((()))، وقال أيضًا: ((())): حرف له ثلاثة أقسام: الأول: ما التي تجزم الفعل المضارع. وهي حرف نفي، تدخل على المضارع فتجزمه، وتصرف معناه إلى الماضي، خلافاً لمن زعم أنها تصرف لفظ الماضي إلى المبهم. وتقدم ذكر الخلاف في ، فلا حاجة لإعادته. فإن الكلام عليهما واحد، فصرح بخمسة أوجه - الحرفية - النفي - اختصاصهما بالفعل المضارع. - الجزم. - القلب. وكذلك ذكر ابن هشام (ت ٦١ هـ) هذه الأوجه الخمسة، ودرج بها قائلًا: ((())): حرف جزم لنفي المضارع وقلبه ماضياً

١٠٦ الفصل .

٢ شرح ابن عقيل ٦٤.

٣ الجنى الداني في حروف المعاني ٦٦.

٤ الجنى الداني في حروف المعاني ٦٧ - ٦٨.

٥ الجنى الداني في حروف المعاني ٩٢ - ٩٣.

نح: لم يلدْ ولم يولدْ، [الاخلاص ٢]، وقال أيضاً: ((لم)): على ثلاثة أوجه^١: أحدها أن تختص بالمضارع فتجزمه وتنفيه وتقلبه ماضياً كـ (لم)، فلم يصرح بحرفيتها، ومعلوم أنها لا تكون كـ (لم) إلا إذا كانت حرفاً جازماً، وذكر هذه الأوجه الخمسة في موضع آخر قائلاً: (الثاني مما يجزم فعلاً واحداً) وهو حرف ينفي المضارع ويقلبه ماضياً كقولك لم يقيم ولم يقعدْ وكقوله تعالى لم يلدْ ولم يولدْ)، وصرح بأن (لماً) تشارك لم في أربعة أمور قائلاً: (الثالث لم) أختها كقوله تعالى: { لَمَّا يَقْضِ مَا أَمَرُهُ } عب ٢٣ [{ بَلْ لَمَّا يَدْخُلُوا عَذَابِ } ص ٨]، وتشارك (لم) في أربعة أمور وهي الحرفية والاختصاص بالمضارع وجزمه وقلب زمانه إلى المضارع، ولم يذكر الوجه الخامس وهو النفي صراحة، صراحة، إلا أنه موجود ضمناً ذلك ن (لماً) لا تشارك (لم) فيما تقدم إلا إذا كانت نافية كما تقدم في نصه السابق. وقد علّق السجاعي (ر ١٩٧ هـ) على قول ابن هشام: (لماً أختها) بقوله: ((وهي النافية، واحترز بذلك من الوجودية، والتي بمعنى (إلا)))، كما أنه صرح باشتراكهما في أربعة أمور في موضع آخر قائلاً: ((و(لم ولما)، ويشتركان في) الحرفية، والنفي، والجزم، والقلب للمضي))، ولم يذكر الوجه الخامس وهو اختصاصهما بالمضارع؛ لأنه معلوم أنهما لا تكونان حرفين نافيين جازمين تقلبان المعنى إلى الماضي إلا إذا دخلتا على المضارع؛ لأن

^١ مغني اللبيب ٦٥.

^٢ (لماً) على ثلاثة أوجه: - إذا كانت حرفاً جازماً فمتفق على حرفيتها. - إذا كانت حرفاً استثناء فمتفق على حرفيتها أيضاً - إذا اختصت بالماضي فتكون حرف وجود لوجود، فمختلف في حرفيتها واسميتها. ينظر مغني اللبيب ٦٥ - ٧٢.

^٣ مغني اللبيب ٦٧.

^٤ شرح قطر الندى وبلّ الصدى ١٣.

^٥ شرح قطر الندى وبلّ الصدى ١٣.

^٦ حاشية السجاعي على شرح قطر الندى ١.

^٧ أوضح المسالك على ألفية ابن مالك بشرح التصريح ٤٧.

القلب إلى الماضي لا يكون إلا بقلب معنى المضارع إليه، وقد شرح الأزهرى (ت) ١٠٥ هـ) قول ابن هشام السابق قائلا: ((و) الثالث والرابع (لم ولما) أختها (ويشتركان في) أمور في (الحرفية)، والاختصاص بالمضارع (والنفي، والجزم، والقلب للمضي)، وجواز دخول همزة الاستفهام عليهما، فكل منهما حرف يختص بالمارع ويجزمه، وينفي معناه، ويقلب زمانه إلى المضي وفاقا للمبرد لا أنه يقبل اللفظ الماضي إلى المضارع خلافا لأبي موسى ، ونُسب إلى سيويه)، ، فزاد وجها سادسا، وهو جواز دخول همزة الاستفهام عليهما. وممن ذكر هذه الأوجه الخمسة أيضاً السيوطي (د ١١١ هـ) قائلا: ١ : حرف جزم لنفي المضارع وقلبه ماضياً نح: {لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ} {الإخلاص ٢} ، وقال أيضاً: ((لما) على أوج: أحدها أن تكون حرف جزم فتختص بالمضارع وتنفيه وتقلبه ماضياً —)) .

فتبين مما تقدم أن أوجه التشابه بينهما ستة، وتبين أيضاً أنهم متفقون على هذه الأوجه بين (لم، ولما)، وإن اختلفوا في التصريح بها، والتعبير عنها؛ إذ لا تكونان مختصتين بالمضارع، وتقلبان معناه إلى المضي إلا إذا كانتا حرفين نافيين جازمين، أما الوجه السادس الذي ذكره الأزهرى، (وهو جواز دخول همزة الاستفهام عليهما) فانه لا (لم، ولما) زيدت عليهما همزة الاستفهام إلا أن الزجاجي ذكر (لم، ولما)، منفصلتين عن (ألم، ولما) قائلا: ((باب الحروف التي تجزم الأفعال المستقبلية، وهي: لم، ولما، وألم، ولما)، وكأن (لم، ولما) غير (ألم، ولما) في ظاهر الأمر، وفي الحقيقة أن (ألم) هي (لم) في كونها حرفاً نافياً جازماً مختصاً بالمضارع تقلب

^(١) عيسى بن عبد العزيز: أبو موسى الجزولي (د ١٠٧ هـ). ينظر: بغية الوعاة ٣٦ - ٣٧ .

^(٢) شرح التصريح على التوضيح ٤٧ .

^(٣) الاتقان في علوم القرآن ١٠٥ .

^(٤) الاتقان في علوم القرآن ١٠٥ .

^(٥) جمل الزجاجي بشرح ابن هشام ٨٨ .

معناه إلى الماضي، ومثلهما (ألمًا، ولمًا) في هذا، أما اختلافهما في الظاهر فكان من جراء دخول همزة الاستفهام عليهما؛ إذ أصبحت الجملة التي تدخلان عليها فيها معنى الاستفهام، دون (لم، ولمًا) لمجردتين منها، علما أن الهمزة لم تغيرهما عن كونهما حرفين نافيين جازمين مختصين بالمضارع يقلبان معناه إلى الماضي، والله أعلم.

قال الرماني (د ٨٤ هـ): ((وتدخل عليها الهمزة فيقال: (ألمًا يقيم) والواو، ويدخل عليها الفاء والواو فيقال: (فلمًا، ولمًا)، وما أشبه ذلك)).
والذي يهمنا في هذا البحث الكلام على معنى القلب فيهما؛ لأنه جرى فيه خلاف بين بعض العلماء، أهو قلب لفظ الماضي إلى المضارع، فيكون لفظيًا، أم هو قلب معنى المضارع إلى الماضي، فيكون معنويًا؟، كما سأبينه إن شاء الله تعالى، فأقول:

القلب

لغة: جاء في لسان العرب: (قلب: القلب تحويل الشيء عن وجهه، فأنه يقلبه فأن، وفأن، الأخيرة عن اللحياء، وهي ضعيف، وقد انقلب وأب الشيء وقبه حوّه ظهرًا لبطر، وأنف الشيء ظهرًا لبطر، كالحية أنفب على الرمضا، وفأن الشيء فانقلب أي أنفب، وفأنبه بيدي تقليد: وكلام مقلوب، وقد فأنبه فانقلب، وفأنبه فأنفب، والقلب أيضا صرفك إنسانا قلبه عن وجهه الذي يريد، وأب الأمور حها ون. في عواقبه، وفي التتريل العزير: { وَقَلَّبُوا لَكَ الْأُمُورَ } [التو ٨:]).

واصطلاحًا: أشار إليه أبو حيان بقوله: ((القلب يقال باصطلاحين: أحدهما تغيير حرف العلة إلى حرف علة آخر)، نحو: (میزان)، وأصلها (موزان) قلبت

(معاني الحروف: ٣٢ .

(لسان العرب ١٨٥ ، وينظر المصباح المنير ١٢ ، ومختار الصحاح ٢٨ .

(ارتشاف الضرب من لسان العرب ٦٠ .

الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها، وهذا ما يُسمَّى بالقلب الاعلالي، ((والثاني تغيير حرف مكان حرف بالتقدم والتأخير))، نحو: (أيس)، فإذا عدنا إلى المصدر وهو (السر)، علمنا أن هذا الفعل مقلوب عن (سر)، بتقديم الهمزة عين الكلمة على الياء فاء الكلمة؛ إذا فوزن سَ (سـ)، وهذا ما يُسمَّى بالقلب المكاني.

أما الذي نتحدث عنه في هذا البحث فيمكن أن نعرفه تعريفيين بحسب الاختلاف في المراد بمعنى القلب، فإذا كان لفظياً كان تعريفه: بأنه تحويل لفظ الماضي إلى لفظ المضارع، عند من يقول به، وإذا كان معنوياً كان تعريفه: بأنه تحويل معنى المضارع - أي زمن - من الحال والاستقبال إلى الماضي، فان زمن المضارع يكون حالاً أو مستقبلاً قبل دخول (لم، أو لما) عليه، وبعد دخول أحدهما عليه فان زمنه يكون ماضياً، وهذا مما يفهم من أقوال العلماء فيهما.

وإذا كان العلماء حددوا المراد بـ(القلب) بأنه قلب زمن المضارع من الحال والاستقبال إلى الماضي إن كان معنوياً، وأنه قلب لفظ الماضي إلى المضارع إن كان لفظياً، فأنهم لم يحددوا المراد بنفي المضارع أهو نفي الحدث والزمن معاً، أم هو نفي الحدث فقط؟ لأن الفعل مضارعاً أو غيره مركب من حدث وزمن معين، ولكن الدسوقي (ر ٢٣٠ هـ) حدد الاثنين معاً؛ إذ شرح قول ابن هشام في المغني: ((لنفي المضارع))، بقوله: ((أي لنفي معناه التضميني، وهو الحدث))، ثم شرح قوله: ((وقلبه ماضياً))، بقوله: ((أي وقلب معناه التضميني أعني الزمان))، فتكون دلالة الفعل عليهما دلالة مطابقة، وعلى أحدهما دلالة

^(٦) ارتشاف الضرب من لسان العرب ٦٠.

^(٧) مغني اللبيب بحاشية الدسوقي ٨١.

^(٨) حاشية الدسوقي على مغني اللبيب ٨١.

^(٩) مغني اللبيب بحاشية الدسوقي ٨١.

^(١٠) حاشية الدسوقي على مغني اللبيب ٨١.

تضمن، وعلى هذا إذا قالوا: نفي المضارع فالمراد به نفي الحدث، وإذا قالوا: قلب المعنى فالمراد به قلب الزمن؛ ولهذا سُمِّيَ معنويًّا نسبةً إلى المعنى، وهو الزمن الذي هو أحد جزأي معنى الفعل.

وتحديد الدسوقي (القلب) بقوله: (أي وقلب معناه التضمين أعني الزمان) أفصح فيه عن مذهبه، وهو قلب المعنى لا قلب اللفظ، وأيضا ما عقب به على قلب الزمان بقوله: ((وهذا ظاهر مذهب سيويه، وعليه المبرد وأكثر المتأخرين. وذهب قوم منهم الجزولي^١ إلى أنها دخلت على الماضي فقلبت لفظه إلى المضارع مع بقاء المعنى، ونسبه بعضهم إلى سيويه ووجهه أن المحافظة على المعنى أولى من المحافظة على اللفظ. قال في الجنى الداني: والاول هو الصحيح؛ لأن له نظيرا وهو المضارع الواقع بعد (لو)، والثاني لا نظير له)، يدل على أنه اتخذ (قلب المعنى) مذهباً له؛ إذ وصفه بأنه ظاهر مذهب سيويه، ووصف مذهب (قلب اللفظ) بأنه منسوب إلى سيويه، والظهور دليل الرجحان.

والظاهر أن الدسوقي نقل قول ابن قاسم المرادي بالمعنى في قوله: (وهذا ظاهر مذهب سيويه.... والثاني لا نظير له)، من غير إشارة إليه، قال ابن قاسم المرادي: (تنبيه: الأول:) من خواص الفعل المضارع، وظاهر مذهب سيويه أنها تدخل على مضارع اللفظ، فتصرف معناه إلى الماضي. وهو مذهب المبرد، وأكثر المتأخرين. وذهب قوم، منهم الجزولي، إلى أنها تدخل على ماضي اللفظ، فتصرف لفظه إلى المبهم، دون معناه. ومن باب إلى سيويه. ووجهه أن المحافظة على المعنى أولى من المحافظة على اللفظ. والأول هو الصحيح، لأن له نظيراً، وهو مضارع الواقع بعد ل، والقول الثاني لا نظير له).

^١ عيسى بن عبد العزيز، أبو موسى الجزولي (د ١٠٧ هـ). ينظر: بغية الوعاة ٣٦ - ٣٧.

^٢ حاشية الدسوقي على مغني اللبيب ٨١.

^٣ الجنى الداني في حروف المعاني ٦٧ - ٦٨.

المبحث الثاني

الخلاف في القلب أمعنوي هو أم لفظي؟.

ذهب بعض العلماء إلى أن (لم، ولما) تفيدان قلب معنى الفعل إلى الماضي من غير أن يذكر خلافا في هذا، كالمبرد، وابن السراج، وأبي الحسين الوراق، وأبي علي الفارسي، والرماني، والجرجاني، والزمخشري، وأبي البركات الأنباري، والعكبري، والرازي، وابن هشام، وابن عقيل، وابن يعيش، والزرکشي، والصبان، والدكتور فاضل السامرائي، وغيرهم. وعلى هذا يكون القلب معنويا عندهم لا غير.

وذهب بعضهم إلى أنهما تفيدان القلب، ولكنه ذكر أن فيه خلافا بين العلماء، فذكر أن بعضهم قال بقلب معنى المضارع إلى الماضي، وبعضهم قال بقلب لفظ الماضي إلى المضارع، ولم ينسب أيّا من الرأيين إلى عالم بعينه، كالرضي. وعلى هذا يكون القلب معنويا عند بعضهم، ولفظيا عند بعضهم الآخر.

وذهب بعضهم الآخر إلى أنهما تفيدان القلب أيضا، وذكر أن فيه خلافا بين العلماء أيضا كما ذكره من سبقه من العلماء، إلا أنه نسب كل رأي إلى قائله، كالمرادي والأزهري. وعلى هذا يكون القلب معنويا عند بعضهم، ولفظيا عند بعضهم الآخر أيضا.

وذهب بعضهم إلى أنهما تفيدان القلب كذلك، وذكر أن فيه خلافا بين العلماء كذلك، إلا أنه نسب ذكره، ونسبة الرأيين فيه إلى غيره، كالسيوطي إذ نسب القول فيه، وفي نسبة الرأيين إلى أبي حيان، وعلى هذا يكون القلب معنويا عند بعضهم، ولفظيا عند بعضهم الآخر كذلك.

فتبين مما تقدم أن العلماء الذين ذكروا لقلب، والذين سأذكر نصوصهم؛ لتكون مادة التحليل والمناقشة في هذا الموضوع، على أربعة أنواع في تناولهم معنى القلب، فأقول:

- العلماء الذين ذكروا أن (القلب) قلب المعنى، ولم يذكروا خلافا فيه بين العلماء، إلا أن بعضهم صرّح به، وبعضهم لم يصرح به، بل صرح بما يفيد ذلك، وسأذكر نصوصا لبعضهم كما يلي:

قال المبرد ٨٦ هـ: (فإن قلت لم يذهب زيد كاد —) نفيا لما مضى وصار معناه لم يذهب زيد أمس واستحال لم يذهب زيد غد) ، فلم يصرح به، بل عبّر عنه بالنفي لما مضى بلم.

وقال ابن السراج (د ١٦ هـ): (أما) فتدخل على الأفعال المضارعة واللفظ لفظ المضارع والمعنى معنى الماضي تقول لم يقيم زيد أمس ولم يقعد خال ، وأما لم (ضمت إليها م) ، وبنيت معه) ، فلم يصرح به، بل عبّر عنه بأن اللفظ لفظ المضارع، والمعنى معنى الماضي.

وقال أبو الحسين الوراق (د ٢٥) ندما تحدث عن اختصاص (لم)، وأدوات الشرط بالجزم: (وأما لم اختير الجزم بها فالأشياء ضارعت حروف الجزاء من أجل أن الفعل المضارع يقع بعدها بمعنى الماضي كما يقع الماضي بعد حروف الجزاء بمعنى الاستقبال فلما تشابها من هذا الوجه جعل عملهم الجز) ، فلم يصرح به، بل عبّر عنه بأن الفعل المضارع بعد (لم) يكون بمعنى الماضي.

وقال أبو علي الفارسي (د ٧٧ هـ): ((أما (لم) فأنها تدخل على لفظ المضارع والمعنى معنى الماضي ألا ترى أنك تقول: لم يقيم زيد أمس، ولو كان المعنى كاللفظ لم يجوز هذا كما لا يجوز يقوم زيد أمس)) ، فلم يصرح به، بل عبّر عنه بأن (لم) تدخل على لفظ المضارع والمعنى معنى الماضي.

(١) مقتضب ١٠٠ .

(٢) الأصول في النحو ١٥٧ .

(٣) علل النحو ٩٨ .

(٤) الإيضاح بشرح المقتصد ٩١ .

وقال الرماني متحدثاً عن (لم): ((ومنها (لم)، وهي من الحروف الهوامل، وعملها الجزم في الفعل، وإنما عملت الجزم؛ لأنها نقلت الفعل نقلين: نقلته إلى الماضي، ونفته. ومن حكمها أن تدخل على استقبال فتنقل معناه إلى الماضي، وذلك نحو قولك: (لم يقيم أمس)، وهي نفى (فَعَلَ)، كأن قائلها قال: (قام، أو خرج)، فقلت أنت: (لم يقيم، ولم يخرج)، فان قال: (قد قام، وقد خرج) قلت أنت: (لما يقيم، ولما يخرج)، فلم يصرح به، بل عبّر عنه بنقل الفعل المضارع إلى الماضي.

وقال متحدثاً عن معاني (لما): ((ولها ثلاثة مواضع: أحدهم: أن تكون نافية، وذلك قولك: (لما يقيم زيد، لما يخرج عمرو)، وأصلها (لم) زیدت عليها (ما)، وهي جواب من قال: (قد قام، وقد خرج)).

وقال الشيخ عبد القاهر الجرجاني (د ٧٤ هـ) شارحاً قول أبي علي الفارسي السابق: ((اعلم أن لم يدخل على لفظ المضارع فيقلب معناه إلى معنى الماضي، فإذا قلت: لم يقيم زيد، كان بمثابة قولك: ما قام زيد، ولو لم يكن كذلك لوجب أن لا يصاحبه زمان الماضي، كما لم يصاحب يقوم حيث كان باقياً على أصله، فلم يقل: يقوم زيد أمس، وقلب معنى المضارع إلى الماضي لازم فلا يقال: لم يقيم زيد غداً، كما لا يقال: ما قام زيد غداً، فصرح بأنه قلب معنى المضارع إلى الماضي.

^(١) معاني الحروف: ص ٥٥ .

^(٢) والصواب: (أحدها)، هكذا في الأصل، ولعله خطأ في الطباعة.

^(٣) معاني الحروف: ص ٣٢ .

^(٤) المقتصد شرح الايضاح ١٠٩١ .

وقال أيضا: ((اعلم أن (لما) تدخل على المضارع فتجزمه كما تجزم (لم)، وتقلب المعنى إلى الماضي تقول: لما يخرج زيد أمس، ولا تقول: لما يخرج زيد غدًا كما لم تقل ذلك في (لم)).

وقال الزمخشري: ((ولم، ولما لقلب معنى المضارع إلى الماضي))، فصرح بأنه قلب معنى المضارع إلى الماضي.

وقال أبو البركات الأنباري (د ٧٧ هـ) في سؤال افترضه، وأجاب عنه: (إن قال قائل: وجب أن تعمل لم ولما ولا م الأمر ولا في النهي في الفعل المضارع الجز، قيل إنما وجب أن تعمل لاختصاصها بالفعل وإنما وجب أن تعمل الجز. وذلك لأن) لما كانت تدخل على الفعل المضارع فتنتقله إلى معنى الماضي كما أن (إد) التي للشرط والجزاء تدخل على الفعل الماضي فتنتقله إلى معنى المستقبل فقد أشبهت حرف الشرط، وحرف الشرط يعمل الجزم فكذلك ما أشبهه، وإنما وجب لحرف الشرط أن يعمل -؛ لأنه يقتضي جملتين فلتطول ما يقتضيه حرف الشرط اختير له الجزم لأنه حذف وتخفيف. وأما لما فبمترلة لم في النقل فكان محمولاً عليه)، فلم يصرح به، بل عبّر عنه بنقل الفعل المضارع إلى الماضي.

وقال العكبري (د ١٦ هـ) عند حديثه عن الجزم بـ (لم) لا بـ (إن) الشرطية إذا اجتمعتا في دخولهما على الفعل المضارع: كما (قال تعالى: {فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا فَاتَّقُوا النَّارَ الَّتِي وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ} [البقر ٢٤])، قوله تعالى: {فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا} {الجزم - (لا ب - إلا) لأن (

(١) المقتصد شرح الايضاح ١٠٩٢ .

(٢) المفصل ١٠٦ .

(٣) أسرار العربية ٩٢ .

عامل شديد الاتصال بمعموله ولم يقع إلا مع الفعل المستقبل في اللفظ^(١)، فلم يصرح به، بل عبّر عنه بدخول (لم) على الفعل المستقبل في اللفظ.

وقال ابن هشام: ((() : حرف جزم لنفي المضارع وقلبه ماضٍ))^(٢). وقال أيضاً: (((لم) : على ثلاثة أوجه : أحدها أن تختص بالمضارع فتجزمه وتنفيه وتقلبه ماضياً كله))^(٣)، فصرح بأنه قلب المضارع إلى الماضي.

وقال ابن عقيل: ((() ، (لم) ، وهما للنفي، ويتصان بالمضارع، ويقلبان معناه إلى الماضي، نحو : لم يقم زيد، ولما يقيم عمرا))^(٤)، فصرح بقلب معنى المضارع إلى الماضي.

وقال السيوطي: ((() حرف جزم لنفي المضارع وقلبه ماضٍ))^(٥)، وقال أيضاً: (((لم) : على أوجه : أحدها أن تكون حرف جزم فتختص بالمضارع وتديه وتقلبه ماضياً -))^(٦)، فصرح بأنه قلب المضارع إلى الماضي.

وقال الدكتور فاضل السامرائي: (((لم) تختص بنفي المضارع، وتقلب زمنه ماضياً، نحو: لم أذهب أمس))^(٧)، وقال أيضاً: (((لما) وتختص بنفي المضارع أيضاً، وتقلب زمنه ماضياً، نحو قوله تعالى: { وَكَلَّمَ اللَّهُ الْإِسْمَاعِيلَ فِي قُلُوبِهِمْ } [الحجر ٤]، فصرح بأنه قلب زمن المضارع إلى الماضي.

- العلماء الذين ذكروا خلافاً بين العلماء في (القلب)، ولكنهم لم ينسبوا أي رأي إلى أحد بعينه كالرضي، جاء في شرح الرضي على الكافية: (وينصرف المضارع إلى الماضي، بلم ولما الجازمة، وقال بعضهم: هما يدخلان على لفظ الماضي

^(١) التبيان في إعراب القرآن ١ : ١٠٠ .

^(٢) مغني اللبيب ٦٥ .

^(٣) مغني اللبيب ٦٧ .

^(٤) شرح ابن عقيل ١ : ٦٤ .

^(٥) الاتقان في علوم القرآن ١ : ١٠٥ .

^(٦) الاتقان في علوم القرآن ١ : ١٠٥ .

^(٧) معاني النحو ١ : ١٠ .

فيقلبانه إلى لفظ المضارع، ويبقى المعنى على ما كان، والأول أولى، لأن قلب المعنى أظهر وأكثر في كلامه (١٩)، وجعل له نظيراً الفعل المضارع الواقع بعد (لو، وإذا، وربما) قائلاً: (وينصرف، أيضاً، إلى الماضي، غالباً، وبإذ، وربما، فإنهما موضوعان للماضي) (٢٠)، وقال في موضع آخر: (قد ذكرنا في باب المضارع: أن بعضهم يقول: ن (لم) دخل على الماضي فقلب لفظه إلى المضارع) (٢١).

وفيما ذكره مايلي:

- نقل رأيين في القلب رأياً يقضي بقلب معنى المضارع إلى الماضي، ولم يصرح به بل عبّر عنه بانصراف المضارع إلى الماضي، وآخر يقضي بقلب لفظ الماضي إلى المضارع بعد دخول (لم، ولما) عليه، فصرح به، وعبّر عنه بقلب لفظ الماضي إلى المضارع.

د - ذكر تعليل القائلين بقلب اللفظ بأن فيه بقاء المعنى على ما كان عليه.

- لم يندب أي من الرأيين إلى أحد معيّن.

- رجح أن يكون القلب للمعنى لا للفظ، وجعله أولى من قلب اللفظ،

وعلّله بثلاث علل:

- (لأن قلب المعنى أظهر) أي من قلب اللفظ.

- (لأن قلب المعنى أكثر في كلامه - أي في كلام النحويين، وفي كلام

من تكلم على مسأله - ومعنى هذا إذا قالوا: في الكلام قلب فانهم يقصدون بذلك قلب المعنى لا قلب اللفظ.

- جعل لقلب المعنى نظيراً وهو الفعل المضارع بعد (لو، وإذا، وربما).

- العلماء الذين ذكروا خلافاً بين العلماء في (القلب)، ولكنهم نسبوا كل

رأي إلى قائله كالمرادي (١) لأزهري:

(١) شرح الرضي على الكافية . ١٩ .

(٢) شرح الرضي على الكافية . ١٩ .

(٣) شرح الرضي على الكافية . ١ - ١٢ .

- قال المرادي: (تنبيهها: الأول:) من خواص الفعل المضارع ، وظاهر مذهب سيبويه أنها تدخل على مضارع اللفظ، فتصرف معناه إلى الماضي. وهو مذهب المبرد، وأكثر المتأخرين. وذهب قوم، منهم الجزولي، إلى أنها تدخل على ماضي اللفظ، فتصرف لفظه إلى المبهمة، دون معناه. وبه إلى سيبويه. ووجهه أن المحافظة على المعنى أولى من المحافظة على اللفظ. والأول هو الصحيح، لأن له نظيراً، وهو المضارع الواقع بعد ل، والقول الثاني لا نظير له).

وفيما ذكره مايلي:

- نقل رأيين في القلب رأياً يقضي بقلب معنى المضارع إلى الماضي، ولم يصرح به، بل عبّر عنه بصرف معنى المضارع إلى الماضي، وآخر يقضي بقلب لفظ الماضي إلى المضارع بعد دخول (لم، ولما) عليه، ولم يصرح به أيضاً، بل عبّر عنه بصرف لفظ الماضي إلى المبهمة دون معناه.

- نسب كل رأي إلى قائله، فنسب القول بقلب المعنى إلى المبرد وأكثر المتأخرين، وقال عنه إنه ظاهر مذهب سيبويه، ونسب القول بقلب اللفظ إلى قوم منهم الجزولي، وقال عنه إنه نسب إلى سيبويه.

- ذكر تعليل أصحاب الرأي الثاني بأن المحافظة على المعنى أولى من المحافظة على اللفظ).

- رجّح أن يكن القلب للمعنى لا لللفظ؛ إذ أبدى رأيه بأن قلب المعنى هو الصحيح، وعلمه بوجود النظير له بقوله: والأول هو الصحيح؛ لأن له نظيراً، وهو المضارع الواقع بعد ل، والقول الثاني لا نظير له).

د - قال الأزهري: ((و) الثالث والرابع (لم ولما) أختها (ويشتركان في) أمور في (الحرفية)، والاختصاص بالمضارع (والنفي، والجزم، والقلب للمضي)، وجواز دخول همزة الاستفهام عليهما، فكل منهما حرف يختص بالمضارع

الجنى الداني في حروف المعاني ٦٧ - ٦٨.

ويجزمه، وينفي معناه، ويقلب زمانه إلى الماضي وفاقا للمبرد لا أنه يقلب اللفظ الماضي إلى المضارع خلافا لأبي موسى، ونُسب إلى سيبويه).

وفيما ذكره ما يلي:

- نقل رأيين في القلب رأيا يقضي بقلب معنى المضارع إلى الماضي، وصرح به، وعبر عنه بقلب زمان المضارع إلى الماضي، وآخر يقضي بقلب لفظ الماضي إلى المضارع، وصرح به أيضا.

- نسب كل رأي إلى قائله، فنسب القول بقلب لمعنى إلى المبرد، وصرح بموافقه له، ونسب القول بقلب اللفظ إلى أبي موسى، وصرح بمخالفته له، وقال عنه: إنه نُسِبَ إلى سيبويه.

- لم يعلل أيّا من الرأيين.

- رجّح أن يكون القلب للمعنى لا للفظ؛ إذ صرح بموافقه المبرد، ومخالفته أبا موسى القائل بقلب للفظ كما نسبه إليه.

- العلماء الذين ذكروا خلافا بين العلماء في (القلب)، ولكنهم نسبوا ذكره، ونسبة الرأيين فيه إلى غيرهم، كالسيوطي؛ إذ نسب القول فيه، وفي نسبة الرأيين إلى أبي حيان.

وسأذكر الخلاف الذي ذكره في معنى القلب في كتابي (الأشباه والنظائر في النحو، والنكت على الألفية والكافية والشافية والشذور والترهة):

- قال السيوطي في كتاب (الأشباه والنظائر في النحو): ((اختلف في لم ولما هل غيّرتا صيغة الماضي إلى المضارع، أو معنى المضارع إلى الماضي على قولين: ونسب أبو حيان الأول إلى سيبويه، ونقل عن المغاربة أنهم صححوه؛ لأن المحافظة على المعنى أولى من المحافظة على اللفظ، والثاني مذهب المبرد وصحّحه ابن قاسم

٤٧ شرح التصريح على التوضيح .

في (الجنى الداني)، وقال: إنَّ له نظيراً وهو المضارع الواقع بعد (لو)، وأنَّ الأول لا نظير له).^١

وفيما ذَرَّره ما يلي:

- نقل رأيين في القلب رأياً يقضي بقلب لفظ الماضي إلى المضارع، ولم يصرح به، بل عبَّر عنه بتغيير صيغة الماضي إلى المضارع، وآخر يقضي بقلب معنى المضارع إلى الماضي، ولم يصرح به أيضاً، وعبَّر عنه بتغيير معنى المضارع إلى الماضي.

- نسب إلى أبي حيان نسبة الرأيين إلى القائلين بهما؛ إذ ذكر أن أبا حيان نسب القول بقلب اللفظ إلى سيبويه، ونسب القول بقلب المعنى إلى المبرد.

- لم يعلل أياً من الرأيين، وإنما نسب تعليل (قلب اللفظ) إلى المغاربة الذين نقل أبو حيان عنهم هذا التعليل بأن (المحافظة على المعنى أولى من المحافظة على اللفظ)، ونسب تعليل (قلب المعنى) إلى المرادي بأن (له نظيراً، وهو المضارع الواقع بعد (لو)، وأنَّ الأول لا نظير له).

- لم يرجح رأياً على رأي، وإنما نسب تصحيح القول بقلب اللفظ إلى المغاربة الذين نقل عنهم أبو حيان هذا التصحيح، ونسب صحيح القول بقلب المعنى إلى المرادي.

- لم يبد رأيه في نسبة القول بقلب اللفظ إلى سيبويه كما أبدى المرادي رأيه في ذلك؛ إذ نسب القول بقلب المعنى إلى المبرد وأكثر المتأخرين، وقال عنه إنه ظاهر مذهب سيبويه، ونسب القول بقلب اللفظ إلى قوم منهم الجزولي، وقال عنه إنه نُسِبَ إلى سيبويه.

- عبارته: (والثاني مذهب المبرد) توهم أن نسبة مذهب قلب المعنى إلى المبرد ليست لأبي حيان، فكأن الكلام مستأنف، فتكون النسبة إليه في نسبة هذا

^١ الأشباه والنظائر في النحو ٢٠٣.

القول إلى المبرد، والحق غير ذلك؛ لأن نص أبي حيان يشير إلى نسبته القولين إلى أصحابهما .

جاء في ارتشاف الضرب: ((لم ولما): وهي مركبة من (لم) و(ما) عند الأكثرين، وبسيطة عند بعض النحاة، ومذهب سيويه: أنهما يصرفان لفظ الماضي إلى المضارع دون معناه، ومذهب المبرد أنهما يصرفان معنى المضارع إلى المعنى^٤ دون لفظه).^٥

وكان عليه أن يقولوا: (والثاني إلى المبرد)؛ ليكون معطوفاً على قوله: (إلى سيويه)؛ لتستقيم العبارة، وتصح نسبة المذهب الثاني إلى المبرد إلى أبي حيان، فتكون العبارة: (ونسب أبو حيان الأول إلى سيويه، والثاني إلى المبرد)؛ لتكون النسبتان إلى أبي حيان، وأيضاً ما جاء في تعليقه على قول ابن الحاجب: ((قول الكافية: فـ(لم) لقلب المضارع ماضياً ونفيه، و(لماً) مثلها).^٦، بقوله: ((قال أبو حيان: هذا مذهب المبرد أنهما يصرفان معنى المضارع إلى المضي دون لفظه.... ومذهب سيويه أن (لم) و(لماً) يصرفان لفظ الماضي إلى المضارع دون معناه).^٧، فنسب أبو حيان القول بقلب المعنى إلى المبرد، وهذا دليل على ما قلناه من أن مَنْ نسبته إلى المبرد أبو حيان لا السيوطي كما تُوهَّم عبارته.

د - ونقل السيوطي في كتاب (النكت على الألفية والكافية والشافية والشذور والترهة) قول ابن الحاجب: ((فـ(لم) لقلب المضارع ماضياً ونفيه، و(لماً) مثلها).^٨ . وعُلّق عليه قائلاً: ((قال أبو حيان: هذا مذهب المبرد أنهما

^٤ أي يصرفان معنى المضارع من الحال والاستقبال إلى الماضي، وكان عليه أن يقول: (يصرفان معنى المضارع إلى الماضي)؛ لأن المعنى لا يصرف إلى المعنى.

^٥ ارتشاف الضرب من لسان العرب ١٤٤: ١٤٤.

^٦ الكافية بشرح الرضي: ١١٠.

^٧ النكت على الألفية والكافية والشافية والشذور والترهة ٢٣ - ٢٤.

^٨ الكافية بشرح الرضي: ١١٠.

يصرفان معنى المضارع إلى الماضي دون لفظه، وأن الأصل يفعلُ، فدخلتا عليه وصرفتا معناه إلى الماضي وبقي اللفظ على ما كان عليه. ومذهب سيبويه أن (لم) و(لما) يصرفان لفظ الماضي إلى المضارع دون معناه؛ لأنه جعل (لم) نفي فعل، و(لما) نفي قد فعل. ثم قال: قال أصحابنا: والصحيح مذهب سيبويه، بدليل أنك إذا ناقضت من أوجب قيام زيد فقال: قام زيد، قلت: لم يقيم زيد، وإن قال: قد قام، قلت: لما يقيم، والمناقضة إنما تكون بادخال أداة النفي على ما أوجبه الذي قصدت مناقضة كلامه، ألا ترى أنه لو قال: زيد قائم، فأردت مناقضته لقلت: ما زيد قائم، فدل ذلك على أن (لم)، و(لما) دخلتا على الماضي وغيرتا لفظه. وأيضا فان صرف التغير في (لم يقيم، ولما يقيم)، إلى جانب اللفظ أولى من صرفه إلى المعنى؛ لأن اللفظة على المعنى أولى، وليست الألفاظ كذلك؛ لأنها خدمة للمعاني).

وفيما ذكره ما يلي:

- نقل رأيين في القلب رأيا يقضي معنى المضارع إلى الماضي بقلب لفظ الماضي إلى المضارع، ولم يصرح به، بل عبّر عنه بصرف معنى المضارع إلى الماضي دون لفظه، وآخر يقضي بلب لفظ الماضي إلى المضارع، ولم يصرح به أيضا، بل عبّر عنه بصرف لفظ الماضي إلى المضارع دون معناه.

- نسب إلى أبي حيان نسبة الرأيين إلى القائلين بهما؛ إذ ذكر أن أبا حيان نسب القول بقلب المعنى إلى المبرد، ونسب القول بقلب اللفظ إلى سيبويه.

- وصل كلامه: (وأن الأصل يفعلُ، فدخلتا عليه وصرفتا معناه إلى الماضي وبقي اللفظ على ما كان عليه) بكلام أبي حيان: ((ومذهب المبرد أنهما يصرفان معنى المضارع إلى المعنى^(١) دون لفظه)، ووصل كلامه أيضا: (لأنه جعل (لم)

(١) النكت على الألفية والكافية والشافية والشذور والترهة ٢٣٠.

(٢) أي يصرفان معنى المضارع من الحال والاستقبال إلى الماضي، وكان عليه أن يقول: (يصرفان معنى المضارع إلى الماضي)؛ لأن المعنى لا يصرف إلى المعنى.

نفي فَعَلَ، و(لَمَّا) نفي قد فَعَلَ بكلام أبي حيان: ((ومذهب سيبويه: أنهما يصرفان لفظ الماضي إلى المضارع دون معناه))^{١٤٤}، يوهم أنه لم يعمل أيا من الرأيين، وأن التعليل لأبي حيان؛ إذ نسب إليه في ظاهر الأمر تعليل (قلب المعنى) بقوله: (وأن الأصل يفعل، فدخلنا عليه وصرفنا معناه إلى الماضي وبقي اللفظ على ما كان عليه)، ونسب إليه في ظاهر الأمر أيضا تعليل (قلب اللفظ) بقوله: (لأنه جعل - أي سيبويه - (لم) نفي فَعَلَ، و(لَمَّا) نفي قد فَعَلَ).

والحق أن أبا حيان لم يعمل أيا من الرأيين فيما اطلعت إليه؛ لأنني لم أجد هذا التعليل في نصه السابق. علما أن ما نقله السيوطي يدل على أنه من ارتشاف الضرب؛ لمطابقته له، ولهذا كان تعليل الرأيين لـ(القلب) للسيوطي لا لأبي حيان. - لم يرجح رأيا على رأي، وإنما نسب تصحيح القول بقلب اللفظ إلى الأصحاب الذين نقل عنهم أبو حيان هذا التصحيح، ونقل عنهم أيضا إقامة الدليل على صحة مذهب سيبويه.

والحق أن أبا حيان لم يقل هذا فيما اطلعت عليه؛ لأنني لم أجد هذا القول وإقامة الدليل عليه في نصه السابق أيضا.

وإذا كان السيوطي لم يرجح أحد الرأيين في النصين السابقين، فليس معنى هذا أنه لم يعتمد أحدهما؛ إذ هو من القائلين بقلب المعنى، يدل على ذلك ما لمي: - ما قاله في الاتقان: ١ : حرف جزم لنفي المضارع وقلبه ماضيا نحو : { لم يلد ولم يولد } (الاخلاص ٢)، ٢ : على أوجه : أحدها أن تكون حرف جزم فتختص بالمضارع وتنفيه وتقلبه ماضيا - (٣) .

د - ما نسبته إلى أبي حيان من الفرق بين (إن) الشرطية و(لم) في أن (إن) موجب لتغيير الماضي إلى المضارع بعدها؛ لأنه يقع بعدها كما يقع الفعل المضارع

^{١٤٤} ارتشاف الضرب من لسان العرب

^{١٤٤} ارتشاف الضرب من لسان العرب

^{١٤٥} الاتقان في علوم القرآن

بخلاف (لم) فإنه يمتنع وقوع الفعل الماضي بعدها، فقال: (قال قوم: بأنه غُيِّرَت صيغته)، فقوله: (فلذلك قال قوم: بأنه غُيِّرَت صيغته) يدل على أن قولهم ليس مراده.

- ذكر أن أبا حيان نسب إلى الأصحاب تصحيح مذهب سيويه القائل بقلب اللفظ فيما نُسِبَ إليه، ولم أجد في نص أبي حيان السابق ما يشير إلى ذلك.
- ذكر دليلاً على تصحيح مذهب سيويه متصلاً به بقوله: (ثم قال: قال أصحابنا: والصحيح مذهب سيويه، بدليل أنك إذا ناقضت من أوجب قيام زيد فقال: قام زيد، قلت: لم يقم زيد، وإن قال: قد قام، قلت: لمّا يقم.... إلخ)، وكأن الكلام لأبي حيان، ولم أجد في نصه السابق أيضاً ما يشير إلى ذلك.

- لم يبد رأيه في نسبة القول بقلب اللفظ إلى سيويه كما أبدى المرادي رأيه في ذلك؛ إذ نسب قول بقلب المعنى إلى المبرد وأكثر المتأخرين، وقال عنه إنه ظاهر مذهب سيويه، ونسب القول بقلب اللفظ إلى قوم منهم الجزولي، وقال عنه إنه نُسِبَ إلى سيويه.

- لم يحدد المراد بنفي المضارع أهو نفي للحدث والزمن معا أم هو نفي للحدث فقط كأكثر العلماء في عدم تحديدهم معناه.

نخلص مما تقدم إلى أن الرضي والمرادي والأزهري والسيوطي متفقون على أن القلب في (لم، ولما) قلب المعنى لا قلب اللفظ، وبه قال أكثر العلماء، أما من قال بأنهما تقلبان اللفظ فهم قليلون.

المبحث الثالث الترجيح بين الرأيين

بعد عرض الذي قدّمته لمعنى (القلب) في (لم، ولما)، وما قيل فيه، أقول: إن الراجح من الرأيين الرأي القائل بـ(قلب المعنى) لا الرأي القائل بـ(قلب اللفظ)؛ لما يلي:

- كثرة القائلين بـ(قلب المعنى)، وقلة القائلين (بقلب اللفظ)، ذلك أن العلماء الذين قالوا بـ(قلب المعنى) كثيرون جدا كما تبين من النصوص التي ذكرتها، ولم ينسب أكثر العلماء الذين ذكرت أقوالهم نسبته إلى قائل، ولم يذكر خلافا في ذلك، وكأن الأمر عندهم مفروغ منه بأنه (قلب المعنى)، لا (قلب اللفظ)، وبعضهم ذكر خلافا في ذلك، ولم ينسب القول به إلى قائل كالرضي، وبعضهم ذكر الخلاف في ذلك، ولم ينسب القول به إلى قائل معين، بل نسبته إلى الأكثرين كأبي حيان، وبعضهم ذكر الخلاف في ذلك، ونسب القول به إلى المبرد، وقال عنه إنه ظاهر مذهب سيوييه كالمرادي، وبعضهم ذكر الخلاف في ذلك، واكتفى بنسبة القول به إلى المبرد من غير أن يعلق عليه كالأزهري. ولم أجد أحدا ممن جاء بعد المبرد نسبته إلى غيره فيما اطلعت عليه.

أما العلماء الذين قالوا بـ(قلب اللفظ) فهم قليلون جدا، حتى لا يكاد يُذكر قولهم، واختلف الذين ذكروا هذا المذهب في نسبته إلى قائله، فمنهم من نسبته إلى سيوييه من غير تضعيف كأبي حيان، ومنهم من نسبته إلى قوه منهم الجزولي، وقال عنه بصيغة التضعيف: (إنه ~ بَ إلى سيوييه) كالمرادي، ومنهم من نسبته إلى أبي موسى، وقال عنه بصيغة التضعيف أيضا: (إنه ~ بَ إلى سيوييه) كالأزهري، ومنهم من نسب نسبته إلى غيره كالسيوطي؛ إذ ذكر أن أبا حيان نسب قول بقلب اللفظ إلى سيوييه.

وكثرة القائلين بـ(قلب المعنى) تدل على شبه الاجماع عليه؛ إذ تدل على رجحانه، ورجحانهُ يدل قوته، يضاف إلى ذلك عدم نسبة القول به إلى غير المبرد،

وهذا يدل على قوته أيضا، وقلة القائلين بـ(قلب اللفظ)، والاختلاف في نسبة القول به لى قائل، وفي نسبته من غير تضعيف، وبصيغة التضعيف: تدل على ضعفه.

- أن القائلين بـ(قلب المعنى) يقتضي قولهم أن هذا القلب قلب الزمن من الحال والاستقبال إلى الماضي، ولفظ المضارع باق على حاله، ولفظ الماضي لا وجود له في قول القائل: (لم يقيم زيد)، سواء أكان (يقيم زيد) جوابا لقول من قال: (قام زيد)، أم لم يكن؛ لأن (لم) لا تدخل على الفعل الماضي أصلا، وإنما أحدهما من قائل، وثانيهما جواب له من قائل آخر، ويترتب على هذا تناقض هذين القولين بأن يكون أحدهما صادقا وثانيهما كاذبا من قائلين؛ لأن من جملة شروط التناقض عند لماء المنطق أن يكون بين قضيتين في الكيف.

((تناقض خُلفُ القضيتين في كيفٍ وصدقٌ واحدٍ أمرٌ قُفي)).

ويقصد بالكيف ((الايجاب والسلب))، وهذا يقتضي أن يكون القولان من قائلين، أما إذا كانا من قائل واحد فهذا ممتنع؛ لأنه يلزم منه أن يكون القائل لواحد صادقا وكاذبا في إسناد نسبة لفاعل واحد في آن واحد، والقائل إما أن يكون صادقا أو كاذبا.

وإنما قلت: (سواء أكان (لم يقيم زيد) جوابا لقول من قال: (قام زيد)، أم لم يكن)؛ لأبين أن (لم يقيم زيد) قد يكون ابتداء من غير أن يكون هناك قائل، فيقدر قائل، فكان مائلا قال: (قام زيد)، فقال المجيب له: (لم يقيم زيد).

ويؤيد ما ذهبنا إليه ما يلي:

- ما قاله سيويه (٨٠ هـ): (هذا باب الحروف التي لا يليها بعدها إلا الفعل ولا تغير الفعل عن حاله التي كان عليها قبل أن يكون قبله شيء منه ، فمن تلك الحروف ق) لا يفصل بينها وبين الفعل بغيره وهو جوابٌ لقول : (ألم؟)،

^(٤) السلم المنورق في علم المنطق بشرح المنطق الواضح ١٤ .

^(٥) المنطق الواضح في شرح السلم المنورق ١٤ .

كما كانت (ما أَلَمْ) جواباً — هل فعل؟، إذا أُخبرت أنه لم يقـ)، أي إن قول القائل: (قد فَعَلَ) يكون جواباً لقول القائل: (أَفَعَلَ؟) في الإثبات، كقول القائل: (ما فَعَلَ)، يكون جواباً لقول القائل: (هل فَعَلَ؟)، ولكن هذا الجواب معلق بارادة الاخبار؛ إذ علقه بقوله: إذا أُخبرت أنه لم يقـ)، ويفهم من هذا أن النفي قد لا يكون جواباً؛ لعدم وجود قائل، فيكون ابتداءً، وقس الإثبات عليه.

ر - ما قاله سيبويه أيضاً متحدثاً عن نفي الفعل: (هذا باب نفي الفعل : إذا قال : فعل) فإن نفيه لم يفعل)، وإذا قال : قد فعل فإن نفيه لما يفعل ، وإذا قال : لقد فعل فإن نفيه ما فعل ؛ لأنه كأنه قال : والله لقد فعل فقال والله ما فعل ، وإذا قال : هو يفعل أي هو في حال فعل فإن نفيه ما يفعل ، وإذا قال : هو يفعل ولم يكن الفعل واقعاً فنفيه لا يفعل ، وإذا قال : ليفعلن فنفيه لا يفعل كأنه قال والله ليفعلن فقلت والله لا يفعل ، وإذا قال : سوف يفعل فإن نفيه لن يفعل) ، فانظر إلى جميع الجمل المنفية فانه علقها بـ(إذا) المتضمنة معنى الشرط مما يدل على أن القائل المثبت قد يكون موجوداً، وقد لا يكون موجوداً، فان وجد كان النفي جواباً له، وإلا كان ابتداءً، ويؤيد هذا قوله: وإذا قال : ليفعلن فنفيه لا يفعل كأنه قال والله ليفعلن فقلت الله لا يفعل)، فقوله: (كأنه قال: والله ليفعلن) يُنبئ عن افتراض وجود قائل قال هذا القول، فأجيب.

- ما قاله السيوطي فيما يوهم وصل كلامه بكلام أبي حيان أنه لأبي حيان كما تقدم ذكره: ((وأن الأصل يفعلُ، فدخلنا عليه وصرفنا معناه إلى الماضي وبقي اللفظ على ما كان عليه))، يدل دلالة واضحة على أن (لم) لا تدخل على الماضي أصلاً، وأن النفي فرع الإثبات، وأتبعهما ليسا من قائل واحد في مثل هذا، وإنما أحدهما من قائل، والثاني جواب له من قائل آخر.

١١٤ - الكتاب

١٧ - الكتاب

٢٣ - النكت على الألفية والكافية والشافية والشذور والزهة

وسياقي مزيد من الأدلة التي تؤيد صحة ما قلناه.

أما من قال بـ لب اللفظ فيقتضي قولهم أن زمن الماضي باق على حاله، وأن لفظ الماضي غير إلى لفظ المضارع، وهذا يقتضي أن أصل لم يقيم (قام)، ثم أدخلت (لم) على الفعل الماضي (قام)، فغيرت صيغته إلى لفظ المضارع (لم يقيم). وهذا أمر غير مسلم به؛ لأن (لم) لا تدخل على الفعل ماضي أصلاً؛ ولهذا لم تعمل الجزم فيه.

وإليك ما قاله بعض العلماء في سبب عدم دخول (لم) على الفعل الماضي:
- قال أبو الحسين الوراق: (وأما) فالأصل أن يليها الماضي وقد أوجبت العلة إسقاط الأصل) .

والعلة كما ذكرها في سؤال افترضه، وأجاب عنه بقوله: (فإن قال قائل فما الذي أحوج إلى إمالة لفظ الماضي بعد) إلى لفظ المستقبل؟ قيل له لما وجب - عمل للفعل بما ذكرناه فلو ألزموه الماضي لما بان عمله فوجب أن ينقل لفظ الماضي إلى لفظ المستقبل حتى يتبين الجز) . وفي قوله: (إمالة، فلو ألزموه الماضي، ونقل لفظ الماضي إلى لفظ المستقبل) إشارة إلى أن (لم) لم تدخل عليه فلم تغير لفظه، فلا يتوهم أن أبا الحسين من القائلين بـ(قلب اللفظ).

د - قال أبو البركات الأنباري وذكر العلة أيضاً في سؤال افترضه، وأجاب عنه بقوله: (فإن قيل: إذا كان الأصل في) أن تدخل على الماضي فمـ إلى إلى لفظ المضارع؟ قيل: لأن) يجب أن تكون عاملة فلو لزم ما بعدها الماضي لم تبين عملها فنقل الماضي إلى المضارع ليتبين عملهم) ، فقوله: إذا كان الأصل

^(١) علل النحو ١٠٠ .

^(٢) علل النحو ٩٩ .

^(٣) والصواب: (ما تبين) من غير لام، قال تعالى { وَلَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ مِنْ بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَا نَفِدَتْ كَلِمَاتُ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ } [لقما ٢٧] .

^(٤) أسرار العربية ٩٢ .

في (أن تدخل على الماضي)، يعني أن الأصل في (لم) أن تدخل على الماضي؛ لأنها لنفي الحدث في الماضي، لا أنها دخلت على لفظ الماضي فغيّرتَه، ولهذا تساءل عن الفعل الماضي بقوله: (فَلِمَ نُقِلَ إلى لفظ المضارع)؟، وأجاب عنه. وقال: (نُقِلَ)، ولم يقل: (غُيِّرَ)، وفي هذا إشارة إلى أن (لم) لم تدخل على الفعل الماضي فلم تغيره، وإنما نُقِلَ إلى لفظ المضارع، ثم دخلت عليه (لم)، فغيرت زمنه من الحال والاستقبال إلى الماضي؛ لأنه جواب لمن أثبت الحدث لشخص إن كان هناك مثبت.

وقال أيضا: (فأما لم فالأصل فيها أن تدخل على الماضي وقد وجب سقوط الأصل فلو جوزنا دخولها على الماضي الذي هو الأصل لما جاز دخولها على المضارع الذي هو الفرع لأنه إذا استعمل الأصل الذي هو الأخف لم يستعمل الفرع الذي هو الأثقل فاعرفه تصب إن شاء الله تعالى) .

والظاهر والله أعلم أن في الفعل المضارع ثقلين بالنسبة إلى الفعل الماضي - ثقل لفظي، وهو زيادة حروف المضارعة على الماضي - ثقل معنوي، وهو أن دلالة على الزمن مشتركة بين الحال والمستقبل بخلاف الماضي فإن زمنه ماض فقط فكان أثقل من الماضي، كالفعل في تركيبه من حدث وزمن معين، فكان أثقل من الاسم.

- قال أبو حيان فيما نسبته السيوطي إليه: ((والفرق كما قال حيّان: أن (إن) لا :نع وقوع صيغة الماضي بعدها فلم يكن لدعوى تغير اللفظ موجب، بخلاف (لم) و (لما) فانهما يمتنع وقوع صيغة الماضي بعدهما، فلذلك قال قوم: بأنه غُيِّرَت صيغته)).

- أن قولهم تغيير الصيغة من لفظ الماضي إلى لفظ المضارع يقتضي تغيير زمنه من الماضي إلى الحال والمستقبل، وهذا غير صحيح، وأيضا مرادهم غير ذلك؛

(أسرار العربية ٩٣ .

(الأشباه والنظائر في النحو ٢٠٣ .

لأن مرادهم أن الزمن الماضي باق على حاله وإن غُيِّرَت صيغته. أما تغيير المعنى فالصيغة باقية على دلالتها في أصل وضعها، ولكنها في هذا الموضوع لها مدلول آخر كمدلول (وُفِّخَ) من قوله تعالى { وَنُفِّخَ فِي الصُّورِ } لكهف ١٩؛ إذ تدل في أصل وضعها على وقوع النفخ في الزمن الماضي؛ لأن صيغتها صيغة ماضٍ، ولكنها أريد بها النفخ في المستقبل، وعبر عنه بالماضي لتحقيق وقوعه، وكذلك قولهم: (لم يفعل) فالفعل المضارع (يفعل) في أصل وضعه يدل على الحال والاستقبال، ولكنه بعد دخول (لم) عله أريد به أن يكون جواباً لقول القائل (فَعَلَ) إن كان هناك قائل، وإن كان القول ابتداءً فيراد به نفي الفعل مطلقاً، فكأن تركيب (لم يفعل) صيغة لنفي الفعل في الزمن الماضي؛ لأن الفعل الماضي لا تدخل عليه (لم).

- أن ما تُسَبَّ إلى سيبويه من القول: بأن (لفظ الماضي قَلِبَ إلى لفظ المضارع) غير صحيح؛ لأننا لو رجعنا إلى نصه لوجدنا ما يؤيد ما قلناه من عدم الصحة؛ إذ قال: (هذا باب نفي الفعل : إذا قال : فعل) فإن نفيه (لم يفعل)، وإذا قال : قد فعل فإن نفيه لما يفعل ، وإذا قال : لقد فعل فإن نفيه ما فعل ؛ لأنه كأنه قال : والله لقد فعل فقال والله ما فعل ، وإذا قال : هو يفعل أي هو في حال فعل فإن نفيه ما يفعل ، وإذا قال : هو يفعل ولم يكن الفعل واقعاً فنفيه لا يفعل ، وإذا قال : ليفعلن فنفيه لا يفعل كأنه قال والله ليفعلن فقلت والله لا يفعل ، وإذا قال : سوف يفعل فإن نفيه لن يفعل) . ففي قوله: (إذا قال : فعل)، فإن نفيه: (لم يفعل) دليل على أن القولين لم يكونا من قائل واحد، وإلا لأصبح تناقضاً من قائل

^(١) ينظر المحرر الوجيز : ٩٥ ، وتفسير البيضاوي : ٧٩ ، والتسهيل لعلوم التنزيل ' ٢ ' ، وتفسير البحر المحيط / ٩٧ ، وتفسير أبي السعود ٨ ، وتفسير الجلالين ١٠٤ ، والاتقان في علوم القرآن : ٥٥ / ، وفتح القدير ٦ ، وروح المعاني : ١ / ١٧ ، وأضواء البيان ' ٢٦ ' ، ٧٠ ٧١ ،

^(٢) الكتاب ١٧ .

واحد، وهذا غير صحيح؛ لأن التناقض يقتضي أن يكون أحدهما صادقا، والآخر كاذبا، فكيف يكون القائل الواحد صادقا وكاذبا في إسناد حدث إلى فاعل واحد في آن واحد؟، والقولان: (فَعَلَ)، و(لم يفعل)، يقتضيان صدق أحدهما وكذب ثانيهما، فدلا بالضرورة على أنهما من قائلين لاغير، وفيه دلالة أيضا على أن (لم) لا تدخل على الفعل الماضي فكيف يقال: إنها غيرته، وفي قوله أيضا: وإذا قال: لقد فعل فإن نفيه ما فعل، كأنه قال: والله لقد فعل فقال والله ما فعل (ما يؤيد ما قلناه من أنه - أي (فَعَلَ، ولم يفعل) من قائلين، وأن أحدهما جواب للثاني.

ومن هنا فان ما علّل به السيوطي مذهب سيبويه في قوله: (لأنه جعل (لم) نفي فَعَلَ، و(لَمَّا) نفي قد فَعَلَ)، لا يدل على أن مراد سيبويه أن (لم)، و(لَمَّا) دخلتا على لفظ الفعل الماضي فنفته كما تُوهَّم عبارة السيوطي؛ لأن (لم)، و(لَمَّا) من الحروف المختصة بدخولهما على الفعل المضارع، وإنما المراد أن (لم يفعل) جواب لقول القائل: (فَعَلَ)، و(لَمَّا يفعل) جواب لقول القائل: (قد فَعَلَ)، وأيضا فان قوله: (لأنه جعل (لم) نفي فَعَلَ، و(لَمَّا) نفي قد فَعَلَ)، مغاير لما قاله سيبويه؛ إذ قال: إذا قال: فعل (فإن نفيه لم يفعل)، وإذا قال: قد فعل فإن نفيه لما يفعل؛ فالمعنيان مختلفان؛ إذ المعنى على قول السيوطي فيما يفهم مما نسبته إلى سيبويه أن (لم) دخلت على الفعل الماضي فنفت الحدث الذي أفاده (فَعَلَ) قبل دخول (لم) عليه في الزمن الماضي، والمعنى على قول سيبويه أن (لم) لم تدخل على الفعل الماضي، وإنما دخلت على الفعل المضارع فنفت الحدث فيه، وكان النفي في الزمن الماضي؛ لأنه جواب لمن أثبت له لشخص ما في الزمن الماضي؛ ولهذا قيل إن فيه قلبا للمعنى من زمن الحال والاستقبال إلى زمن الماضي لهذا السبب، وهذا يدل على أن (لم) لم تدخل على (الفعل الماضي (فَعَلَ)، بخلاف ما أورده السيوطي، فانه يوهم أن (لم) دخلت على الفعل الماضي فغيرته

وأيضا فان قول سيبويه: (إذا قال: فعل فإن نفيه لم يفعل.....إِ) يدل على أن (فَعَلَ) وحدها من غير إسناد إلى فاعل، وكذلك (لم يفعل) وحدها لا يكونان

كلامين مفيدتين إلا إذا أسندا إلى فاعل، فيكون معنى كلامه: إذا قال القائل: (قام زيد) فان نفيه (لم يقم زيد)، ومعنى هذا: أن القول: (لم يقم زيد) نفي للقول: (قام زيد)، فيكون كل قل جوابا للقول الآخر، وإلا لأصبح القولان متناقضين صادرين من قائل واحد، وهذا ممتنع كما تقدم، وهذا ليس مراد سيبويه، وإنما مراده أن القولين متناقضان صادران من قائلين.

ومن هنا فان قول سيبويه: (إذا قال: فعل فان نفيه لم يفعل..... إلخ) أراد به أن (فَعَلَ) في لاثبات جوابه في النفي (لم يفعل)، و(لم يفعل) في النفي جوابه في الاثبات (فَعَلَ)، وهكذا.

ويؤيد ما ذهبنا إليه ما يلي:

- ما قاله سيبويه عندما تحدث عن الحروف التي لا يليها بعدها إلا الفعل ولا تغير الفعل عن حاله التي كان عليها قبل أن يكن قبله شيء منه: (ومن تلك الحروف أيضاً سوف يفعل لأنها بمنزلة السين التي في قولك سيفعل وإنما تدخل هذه السين على الأفعال وإنما هي إثبات لقوله لن يفعل)، وهذا دليل على أن سوف يفعل وسيفعل هي في مقابلة لن يفعل في الاثبات فهما من قائلين، وأن أحدهما جواب لاني، وكذلك (فعل، ولم يفعل)، من قائلين: أحدهما مُثَبَّتٌ، والثاني نافي، وأحدهما قائل، والثاني مُجِيب له.

د - ما قاله في موضع آخر: (وأما ق) فجواب لقول: لما يفعل)، فتقوا: قد فعل)، فصرح بأن أحدهما جواب للثاني، وهذا يدل على أنهما من قائلين.

- ما قاله ابن السراج: (وجواب لم) قد فعل يقول القائل: لما يفعل فيقول قد فعل).

(١) الكتاب ١٥٠.

(٢) الكتاب ٢٣.

(٣) الأصول في النحو ١٥٧.

- ما قاله الرماني متحدثاً عن (لم): ((وهي نفى (فَعَلَ)، كأن قائلًا قال: (قام، أو خرج)، فقلت أنت: (لم يقم، ولم يخرج)، فان قال: (قد قام، وقد خرج) قلت أنت: (لَمَّا يقيم، ولَمَّا يخرج). وفي هذا النص دلالة واضحة على أن (لم) لنفي الحدث في الزمن الماضي مطلقاً، أي سواء أكان القول إجابة لقول قائل أثبت الحدث لفاعل مَّا في الزمن الماضي، أم كان ابتداءً، أي من غير أن يكون جواباً لقائل.

هـ - ما قاله الرازي (د ١٠٦ هـ) عند حديثه عن قوله تعالى: { وَلَمَّا يَدْخُلِ الْإِيمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ } الحجران: من الآي ٤١: ((لأن (لَمَّا يفعل) يُقال: في مقابلة (قد فعل)، والمقابلة تقتضي أن يكون شيء بازاء شيء، فهي تقتضي أن (لَمَّا يفعل) غير (قد فعل)، لا أن تكون (لَمَّا) دخلت عليها.

- ما قاله أبو حيان عند حديثه عن قوله تعالى { أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تُدْخِلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ وَيَعْلَمَ الصَّابِرِينَ } آل عمرا ٤٢: (ولما يعلم جملة حالية وهي نفى مؤكد لمعادلته للمثبت المؤكد بقدر فإذا قلت قد قام زيد ففيه من التثبيت والتأكيد ما ليس في قولك قام زيد فإذا نفيتَه قلت لما يقيم زيد وإذا قلت قام زيد كان نفية لم يقيم زيد قاله سيويه وغيره) ، والمعادلة تقتضي أن يكون طرفان أحدهما مثبت، وثانيهما منفي، فيكون النفي معادلاً للاثبات، لا أن يكون داخلًا فيه.

- ما علق به الشهاب (د ٠٦٩ هـ) على قول البيضاوي: ((والفرق بين لَمَّا، ولم أن فيه توقع الفعل فيما يُستقبل)،^(١) عند حديثه عن قوله تعالى: (ولمَّا يعلم اللهُ الذين جاهدوا منكم) آل عمران، من الآي ١٤٢ قائلًا: ((أي النافيتين

^(١) معاني الحروف: ص ٠٠ .

^(٢) التفسير الكبير ٨ / ١٢٢ .

^(٣) البحر المحيط ١٢٠ .

^(٤) تفسير البيضاوي بحاشية الشهاب ٣٢٠ .

الجازمتين، قال الزجاج: إذا قيل قد فعل فلان، فجوابه لما يفعل، وإذا قيل فعل فلان، فجوابه لم يفعل، وإذا قيل لقد فعل، فجوابه ما فعل، كأنه قال: والله لقد فعل، فقال المجيب: والله ما فعل، وإذا قيل: هو يفعل يريد ما يُستقبل، فجوابه لا يفعل، وإذا قيل سيفعل، فجوابه لن يفعل).^{٣٢}

وأيضاً من ما نسبته السيوطي إلى أبي حيان من نسبة تصحيح مذهب سيويه مرة إلى المغاربة بقوله: ((وَنَقَلَ عَنِ الْمَغَارِبَةِ أَنَّهُمْ صَحَّحُوهُ))، وأخرى إلى الأصحاب بقوله: ((ثُمَّ قَالَ: قَالَ أَصْحَابُنَا: وَالصَّحِيحُ مَذْهَبُ سَيَوِيهِ))، غير صحيح، لأنني لم أجد في نص أبي حيان ما يشير إلى ذلك فيما اطلعت عليه، وأيضاً ما ذكره من دليل على صحة مذهب سيويه في القول: بـ(قلب اللفظ)، ونسبه إلى أبي حيان بقوله: (بدليل أنك إذا ناقضت من أوجب قيام زيد فقال: قام زيد، قلت: لم يقيم زيد، وإن قال: قد قام، قلت: لما يقيم، والمناقضة إنما تكون بادخال أداة النفي على ما أوجبه الذي قصدت مناقضة كلامه، ألا ترى أنه لو قال: زيد قائم، فأردت مناقضته لقلت: ما زيد قائم، فدل ذلك على أن (لم)، و(لما) دخلتا على الماضي وغيرتا لفظه. وأيضاً فإن صرف التغيير في (لم يقيم، ولما يقيم)، إلى جانب اللفظ أولى من صرفه إلى المعنى؛ لأن المحافظة على لمعنى أولى، وليست الألفاظ كذلك؛ لأنها خدمة للمعاني.... إلخ) غير صحيح أيضاً؛ لأنني لم أجد في نص أبي حيان ما يشير إلى ذلك فيما اطلعت عليه، وأيضاً لا يصح أن يكون دليلاً له بل هو دليل عليه؛ لأنه لو لم يكن معنى قولهم: (لم يقيم) نفى القيام في الزمن الماضي لم يكن هناك تناقض؛ لأن التناقض يشترط فيه أمور؛ ليكون تناقضاً ذكرها علماء المنطق، من هذه الأمور الاتحاد في الزمان، ((فلا تناقض في

^{٣٢} حاشية الشهاب المسماة (عناية القاضي وكفاية الرازي) ٣٢.

^{٣٣} الأشباه والنظائر في النحو ٠٣.

^{٣٤} لنكت على الألفية والكافية والشافية والشدور والزهة ٢٣.

(زيد صائم) أي رمضان، و(زيد ليس بصائم) أي شعبان) ، وأيضاً ضرب مثالا: بقولهم: (زيد قائم)، ونقيضه: (ما زيد قائم)، وهذا ليس بدليل له كما يـ عي؛ لأن هذا قياس مع الفارق؛ لأن (لم، ولما) لا تدخلان على الفعل الماضي أصلاً في قولهم: (قام زيد)، فكيف يغيران لفظه إذا لم يصح دخولهما عليه، لتكون المناقضة التي ذكرها لولا أن قولهم: (لم يقم زيد) يقتضي نفي القيام عن زيد في الزمن الماضي، وهذا يقتضي أن الفعل ضارع غير معناه كما تقدم، بخلاف قولهم: (زيد قائم، وما زيد قائم)، فإن (ما) دخلت على اللفظ نفسه حينما أريد نقضه بنفيه، فشتان بين الأمرين المقيس والمقيس عليه.

- ما قاله المرادي: (وظاهر مذهب سيويه أنها تدخل على مضارع اللفظ، فتصرف معناه إلى الماضي. وهو مذهب المبرد، وأكثر المتأخرين. وذهب قوم، منهم الجزولي، إلى أنها تدخل على ماضي اللفظ، فتصرف لفظه إلى المبهم، دون معناه. وذهب إلى سيويه)^{١٤} ، وهذا يدل دلالة واضحة على أن مذهب سيويه (قلب المعنى)؛ إذ وصفه بالظهور، ووصف (قلب اللفظ) بصيغة التضعيف: (تُسبب إلى سيويه)، والظهور دليل الرجحان.

ومن هنا فإن سيويه تُسبب إليه القول بقلب اللفظ، ونصه يشهد بغير ذلك، وهذا يدل على أنه لم يقله.

- ما علل به المرادي قلب المعنى وجعله أولى من قلب اللفظ، وعلله بثلاث علل:

- (لأن قلب المعنى أظهر) أي من قلب اللفظ، والظهور دليل الرجحان. وقد ذكر ابن جني عنواناً للحمل على الظاهر بقوله: (باب في الحمل على الظاهر وإن أمكن أن يكون المراد غير)^{١٥} ، قال فيه: (إعلم أن المذهب هو هذا

^{١٤} المنطق الواضح في شرح السلم المنورق ١٤ .

^{١٥} الجني الداني في حروف المعاني ٦٧ - ٦٨ .

^{١٦} الخصائص ٥١ .

الذي ذكرناه والعمل عليه والوصية به فإذا شاهدت ظاهراً يكون مثله أصلاً أمضيت الحكم على ما شاهدته من حاله وإن أمكن أن تكون الحال في باطنه بخلافه) ، وضرب مثلاً لذلك بقول العجاج قائلاً: (حتى إذا اصطَفُوا له جداراً ... - (جداراً) منصوب على المصدر. هذا هو الظاهر ألا ترى أن معناه: حتى إذا اصطَفُوا له اصطِفَافَ جدارٍ ثم حُ. فَ المضاف وقيم المضاف إليه مُقام على ما مضى. وقد يجوز أن يكون (جداراً) حالاً أي مثل الجدا ، وأن يكون أيضاً منصوباً على فعل آخر أي صاروا جداراً أي مثل جدار فنصبه في هذا الموضع على أنه خبر صاروا. والأوّل أظهر وأصنّ) .

د - (لأن قلب المعنى أكثر في كلامهم - أي في كلام احوين، وفي كلام من تكلم على مسائلهم - ومعنى هذا إذا قالوا: في الكلام قلب فافهم يقصدون بذلك قلب المعنى أكثر من قلب اللفظ.

قال سيويه متحدثاً عن (أو): (ألا ترى أنك إذا أخبرت فقلت لست بشراً أو لست عمّاً أو قلت ما أنت ببشر أو ما أنت بعمر لم يجئ إلا لى معنى لا بل ما أنت بعمر ولا بل لست بشراً وإذا أرادوا معنى أنك لست واحداً منهما قالوا لست عمّاً ولا بشراً أو قالوا أو بشراً كما قال عز وجل { وَلَا تُطْعَمُهُمْ أَثَمًا } [الإنسا ٤] ، لو قلت : أو لا تطع كفور (انقلب المعنى) ، أي لا تطع حدهما، والنهي في الآية عن إطاعة الاثنين. وفسر ابن هشام انقلاب المعنى بقوله: (يعني أنه يصير إضراباً عن النهي الأول ونهياً عن الثاني فقط) ، وفسر

(الخصائص ٥١ .

(الخصائص ٢٣ - ٢٤ .

(الكتاب ٨٨ .

(مغني اللبيب ١١ .

مراد سبويه أيضا تقي الدين السبكي (د ٥٦٠ هـ) بقوله: (ويكون مراد سبويه بانقلاب المعنى انقلابه من النهي عن كل واحد إلى النهي عن أحدهم).

وقال المبرد مفرقا بين (لولا، ولو): (لولا) إنما هي لـ، و (لولا) جعلتا شيئا واحدا وأوقعنا على هذا المعنى: فإن حذفنا (ل) من قولك: لولا) انقلب المعنى فصار الشيء في (ل) يجب لوقوع ما قبله وذلك قولك: لو جاءني زيد لأعطيتك، ولو كان زيد محرما).

وقال الزمخشري متحدثا عن قوله تعالى { إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ } فاد ٨ [في سؤال افترضه، وأجاب عنه بقوله: (فإن قلت هل يختلف المعنى إذا قدم المفعول في هذا الكلام أو أخر قلت لا بد من ذلك فإنك إذا قدمت اسم الله وأخرت العلماء كان المعنى أن الذين يخشون الله من بين عباده هم العلماء دون غيرهم وإذا عملت على العكس انقلب المعنى إلى أنهم يخشون إلا الله كقوله تعالى: { وَلَا يَخْشَوْنَ أَحَدًا إِلَّا اللَّهَ } | الأحزاب ٣٩]، وهما معنيان مختلفان).

وأمثال هذا كثير.

- جعل لقلب المعنى نظيراً وهو الفعل المضارع بعد (لو، وإذا، وربما).
قال الأزهري: (والكلمة الثانية مما جاء على خمسة أوجه لو فأحد أوجهها وهو الغالب أن تكون حرف شرط في الماضي نحو لو جاء زيد أكرمته وإذا دخلت على المضارع صرفته إلى الماضي نحو لو يفي كفى).

(١) فتاوى السبكي ٢٤.

(٢) المقتضب ١٦٠.

(٣) الكشف ١٢٠.

ينظر علل النحو ٨٥، وإعراب قرآن للنحاس / ٥٧، ومشكل إعراب القرآن ٦٦، والمحرر الوجيز: ٩٥، وتفسير البحر المحيط: ٤٠، ٥٧، وفوى السبكي ٣٣، ومغني اللبيب ١١، وطبقات الشافعية الكبرى ٧٠، وروح المعاني ٧ ٤٨.

(٤) موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب ٢٨.

وقال ابن هشام متحدثاً عن أوجه (إذ): (والوجه الثاني أن تكون اسماً للزمن المستقبل نحو { يَوْمَئِذٍ تُحَدِّثُ أَخْبَارَهَا } الزلز .]، والجمهور لا يشتون هذا القسم ويجعلون الآية من باب { وَخَفَّ فِي السَّمَاءِ } الكهف ٩ ويس ١ و الزه ٨ . أعني من تنزيل المستقبل الواجب الوقوع منزلة ما قد وقع) .
وقال ابن هشام متحدثاً عن زيادة (ما) بعد (رُبَّ): (وإذا زيدت م) بعدها فالغالب أن تكفيها عن العمل وأن تهيئها للدخول على الجمل الفعلية وأن يكون الفعل ماضياً لفظاً ومعنى ومن دخولها على الفعل المستقبل قوله تعالى { رَبِّمَا يَوْمُ الَّذِينَ كَفَرُوا } الحج ٢]، وقيل هو مؤول بالماضي على حد قوله تعالى : { وَخَفَّ فِي السَّمَاءِ }، وفيه تكلف لاقتضائه أن الفعل المستقبل عبر به عن ماض متجوز به عن المستقبل) . ولست بصدد مناقشة هذا الخلاف في هذا البحث.
- ما قاله المرادي عن لما التعليقية: ((واعلم أن (لما) هذه لا يليها إلا فعل ماضٍ مثبت، أو منفي بـ(لم))، وفي هذا دليل على أن المنفي بـ(لم) ماضٍ في المعنى، وليس بـماضٍ في اللفظ.

- ما قاله أبو علي الفارسي، ((أما (لم) فإنها تدخل على لفظ المضارع المعنى معنى الماضي ألا ترى أنك تقول: لم يقيم زيد أمس، ولو كان المعنى كاللفظ لم يجز هذا كما لا يجوز يقوم زيد أمس) ، وشرحه الجرجاني بقوله: ((اعلم أن لم يدخل على لفظ المضارع فيقلب معناه إلى معنى الماضي، فإذا قلت: لم يقيم زيد، كان بمنزلة قولك: ما قام زيد، ولو لم يكن كذلك لوجب أن لا يصاحبه زمان الماضي، كما لم يصاحب يقوم حيث كان باقياً على أصله، فلم يقل: يقوم زيد أمس، وقلب معنى المضارع إلى الماضي لازم فلا يقال: لم يقيم زيد غداً، كما لا

^(١) معني اللبيب ١١٣ .

^(٢) معني اللبيب بحاشية الدسوقي ٤٨ - ٤٩ .

^(٣) الجنى الداني في حروف المعاني ٦٧ - ٦٨ .

^(٤) الايضاح بشرح المقتصد ٩١ .

يقال: ما قام زيد غدًا)، وقال الجرجاني أيضا: ((اعلم أن (لما) تدخل على المضارع فتحزمه كما تحزم لم وتقلب المعنى إلى الماضي تقول: لما يخرج زيد أمس، ولا تقول: لما يخرج زيد غدًا كما لم تقل ذلك في لم)).

ما علل به العكبري الجزم بـ(لم) إذا اجتمعت مع (إن) في جملة واحدة قائلا: (قال تعالى: {فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَعْلَمُوا فَاتَّقُوا النَّارَ الَّتِي وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ} البقرة ٤٠]، قوله تعالى: فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا الجزم بـ (— (إد)؛ لأن (عامل شديد الاتصال بمعموله ولم يقع إلا مع الفعل المستقبل في اللفظ، (إد) قد دخلت على الماضي في اللفظ (، وفي هذا دليل على أن (لم) قلبت معنى المستقبل إلى الماضي؛ لأنها دخلت عليه فغيرت معناه، لأنها غيرت لفظ الماضي إلى لفظ المستقبل؛ لأنها لا تدخل على لفظ الماضي أصلا.

١٠٩١ المقتصد شرح الايضاح

١٠٩٢ المقتصد شرح الايضاح

١٠٠ التبيان في إعراب القرآن

الخاتمة

- توصلتُ في هذا البحث إلى نتائج، يمكن إجمالها فيما يلي:
- أن العلماء الذين ذكروا أوجه التشابه بين (لم، ولما) متفقون عليها وإن اختلفوا في التصريح بها، والتعبير عنها.
 - أن أكثر العلماء قالوا بـ(قلب المعنى)، أما القائلون بـ(قلب اللفظ) فهم قلةٌ حتى لا يكاد يذكر قولهم.
 - بينت المراد بقولهم: (نفي المضارع) أنه نفي الحدث لا نفي الحدث والزمن معاً؛ لأن الفعل المضارع مركب من حدث، وزمن معيّن.
 - بينت أن الراجح من الرأيين القول بـ(قلب المعنى) بالأدلة والبراهين.
 - بينت أن ما تُسبب إلى سيبويه من القول بـ(قلب اللفظ) غير صحيح، وأنه من القائلين بـ(قلب المعنى) بحسب ما يفهم من قوله الذي ذكرته في موضعه.
 - بينت أن وصل السيوطي كلامه بكلام أبي حيان فيما اطلعت عليه أوهم القارئ أن الكلام كله لأبي حيان، والصحيح غير ذلك، وناقشت السيوطي فيما قاله.
- وفي الختام أقول: إنَّ هذا البحثَ تمَّ بتوفيقٍ من الله تعالى، وإِنَّه ثمرَةٌ من ثمراتِ غرسِ شَيْخِي وأستاذي الشيخ عبد العزيز سالم السامرائي، رَحِمَهُ اللهُ تعالى برحمتهِ الواسعةِ، فأسأله قبولَهُ، وأنَّ يكونَ خالصاً لوجهِهِ الكريمِ، وأنَّ ينفعني وينفعَ به، وأنَّ يغفرَ لي ولوالديَّ إِنَّه سميعٌ مجيبٌ، سبحانَ رُبِّ العِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ، وسَلَامٌ على المرسلين، والحمدُ لله ربَّ العالمين،
- وآخرُ دعوانا أن الحمدُ لله ربَّ العالمين.

قائمة المصادر

- الاتقان في علوم القرآن: جلال عبد الرحمن السيوطي (د ١١ هـ)، تحقيق: سعيد المندوب - ١ - دار الفكر - نان - ٤١٦ هـ ٩٩٦ م.
- ارتشاف الضرب من لسان العرب: أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف (د ٤٥ هـ)، تحقيق: د. مصطفى أحمد النحاس، ١ - مطبعة المد - مص - ٤٠٨ هـ ٩٨٧ م.
- أسرار العربية: أبو البركات عبد الرحمن بن محمد ابن أبي سعيد الأنباري (د ٧٧ هـ)، تحقيق: د. فخر الدين قباوة - ١ - دار الجي - بيروت - ٤١٥ هـ ٩٩٥ م.
- الأشباه والنظائر في النحو: جلال عبد الرحمن السيوطي (د ١١ هـ)، راجعه وقدم له د. فايز ترحيم - ١ - دار الكتاب العرب - بيروت - لبنان - ٤١٦ هـ ٩٩٦ م.
- الأصول في النحو: أبو بكر محمد بن سهل بن السراج النحوي البغدادي (د ١٦ هـ)، تحقيق: د. عبد الحسين الفتلي - ١ - مؤسسة الرسا - بيروت - ٤٠٨ هـ ٩٨٨ م.
- أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن: محمد الأمين بن محمد بن المختار الجكني الشنقيطي (د ٣٩٣ هـ)، تحقيق مكتب البحوث والدراسات - دار الفكر للطباعة والنشر - بيروت - ٤١٥ هـ ٩٩٥ م.
- إعراب القرآن للنحاس: أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس (د ٣٨ هـ)، تحقيق: د. زهير غازي زاه - ١ - عالم الكتب - بيروت - ٤٠٩ هـ ٩٨٨ م.
- أوضح المسالك على ألفية ابن مالك بشرح التصريح: أبو محمد عبد الله جمال الدين بن هشام الأنصاري (د ٦١ هـ)، تصحيح: لجنة من العلماء، دار الفكة - (د،ت).

- الايضاح بشرح المقتصد: أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي (د ٧٧ هـ)، تحقيق: كاظم بحر المرجان، منشورات وزارة الثقافة والاعلا - بغداد - العراق - ٩٨٢ م.
- ٠ - بغية الوعاة: جلال عبد الرحمن السيوطي (د ١١ هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم - الكتبة العصر - صي - لبنا - (د،ت).
- ١ - التبيان في إعراب القرآن: أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري (د ١٦ هـ)، تحقيق: محمد علي البجاوي، مطبعة دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي - (د،ت).
- ٢ - التسهيل لعلوم التنزيل: محمد بن أحمد بن محمد الغرناطي الكلبي (د ٤١ هـ) - دار الكتاب العرب - لبنا - ٤٠٣ هـ - ٩٨٣ م.
- ٣ - تفسير أبي السعود: أبو السعود، محمد بن محمد العمادي (د ٨٢ هـ)، دار إحياء التراث العرب - بيروت.
- ٤ - تفسير البحر المحيط: محمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسي (د ٤٥ هـ)، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وآخرون، - دار الكتب العلم - بيروت - ٤٢٢ هـ - ١٠٠١ م.
- ٥ - تفسير البيضاوي: تفسير البيضاوي: أبو سعيد ناصر الدين أبو الخير عبد الله بن عمر بن محمد البيضاوي ٨٥ هـ)، دار الفكة - بيروت - (د،ت).
- ٦ - تفسير البيضاوي بحاشية الشهاب: أبو سعيد ناصر الدين عبد الله بن عمر بن محمد (د ٨٥ هـ)، ضبطه وخرَّج آياته وأحاديثه: الشيخ عبد الرزاق المهدي: - منشورات محمد علي بيضو - دار الكتب العلمي - بيروت - لبنا - ٤١٧ هـ - ٩٩٧ م.
- ٧ - تفسير الجلالين: جلال عبد الرحمن السيوطي (د ١١ هـ) - دار الحديه - القاهرة - (د،ت).

- ٨ - التفسير الكبير: فخر الدين محمد بن عمر التميمي الرازي الشافعي (د ٥٦٠ هـ - د ٦٠٠ هـ) - دار الكتب العلم - بيروت - ٤٢١ هـ - ١٠٠٠ م.
- ٩ - جمل الزجاجي بشرح ابن هشام: أبو محمد عبد الله جمال الدين بن هشام الأنصاري (د ٦١٠ هـ)، تحقيق: د. علي محسن عيسى مال - د ١٠٠٠ هـ - عالم الكتب - بيروت - ٤٠٥ هـ - ٩٨٥ م.
- ١٠ - الجنى الداني في حروف المعاني: الحسن بن قاسم المرادي (د ٤٩٠ هـ)، تحقيق: د. فخر الدين قباوه، والأستاذ محمد نديم فاضل - د ١٠٠٠ هـ - دار الكتب العلم - بيروت - لبنان - ٣١٣ هـ - ١٩٩٢.
- ١ - حاشية الدسوقي على مغني اللبيب: مصطفى محمد عرفة الدسوقي (د ٢٣٠ هـ - مكتبة ومطبعة المشهد الحسي - القاهرة، (د،ت).
- ٢ - حاشية السجاعي على شرح قطر الندى: أحمد بن أحمد السجاعي (د ١٩٧ هـ - مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده - مصر - القاهرة - ٣٥٨ هـ - ٩٣٩ م.
- ٣ - حاشية الشهاب المسماة (عناية القاضي وكفاية الرازي) على تفسير لبيضاوي: للقاضي شهاب الدين أحمد بن محمد بن عمر الخفاجي (ت ٦٩٠ هـ)، ضبطه وخرَّج آياته وأحاديثه: الشيخ عبد الرزاق المهدي - د ١٠٠٠ هـ - منشورات محمد علي بيضون/ دار الكتب العلم - بيروت - لبنان - ٤١٧ هـ - ٩٩٧ م.
- ٤ - الخصائص: أبو الفتح عثمان بن جني (د ٩٢٠ هـ)، تحقيق: محمد علي النجار، دار الكتاب العرب - بيروت - لبنان - (د،ت).
- ٥ - روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني: أبو الفضل شهاب الدين السيد محمود الألوسي البغدادي (د ٢٧٠ هـ)، دار إحياء التراث العرب - بيروت - (د،ت).

- ٦ - السلم المنورق بشرح المنطق الواضح: عبد الرحمن بن . مد الأخضري
(د ٨٣ هـ)، راجعه وقدم له فضيلة الدكتور مصطفى سعيد الخ . -
دار الفارابي للمعارف - دمشق - سور - ٤٢٧ هـ ١٠٠٦ م.
- ٧ - شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: بهاء الدين عبد الله بن عقيل
'٦٩ هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد - دار الفقه - سور -
٤٠٥ هـ ١٩٨٥ م.
- ٨ - شرح التصريح على التوضيح: خالد عبد الله الأزهري (د ١٠٥ هـ)،
تصحيح: لجنة من العلماء، دار الفقه - (د،ت).
- ٩ - شرح الرضي على الكافية: رضي الدين محمد بن الحسن الأسترابادي (ت
٨٦ هـ)، تصحيح وتعليق يوسف حسن عمر، مؤسسة الصادق، طهران،
د.ت.
- ١٠ - شرح قطر الندى بلّ الصدى: أبو محمد عبد الله جمال الدين بن هشام
الأنصاري (د ٦١ هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد - ١٠٠ -
القاهر - ٩٨٣ م.
- ١ - طبقات الشافعية الكبرى: أبو بكر بن أحمد بن محمد بن عمر بن قاضي
شهبة (د ٥١ هـ)، تحقيق: د. الحافظ عبد العليم خا - ١٠٠ - عالم
الكتب - بيروت - ٤٠٧ هـ.
- ٢ - علل النحو: أبو الحسين محمد بن عبد الله الورّاق (د ٢٥ هـ)، تحقيق:
محمود جاسم محمد الدروين: ١٠٠ - مكتبة الرشيد - الرياض - ٤٢٠ هـ
١٩٩٩ م.
- ٣ - فتاوى السبكي: أبو الحسن تقي الدين علي بن عبد الكافي السبكي
د ٥٦ هـ - دار المعرف - بيروت - لبنان - (د،ت).
- ٤ - فتح القدير: محمد بن علي بن محمد الشوكاني (د ٢٥٠ هـ - دار
الفقه - بيروت - (د،ت).

- ٥ - الكافية بشرح الرضي: جمال الدين أبو عمرو عثمان بن عمر الدويني النحوي المعروف بابن الحاجب (د ٤٦ هـ)، تصحيح وتعليق يوسف حسن عمر، مؤسسة الصادق، طهران، د.ت.
- ٦ - الكتاب: بيويه، عمرو بن عثمان (د ٨٠ هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، - مكتبة الخانجي بالقاهر - ودار الرفاعي بالرياض - ٤٠٢ هـ - ٩٨٢ م.
- ٧ - الكشف عن حقائق التزويل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل: أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري الخوارزمي (د ٣٨٨ هـ)، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العرب - بيروت - (د،ت).
- ٨ - لسان العرب: محمد بن مكرم بن منظور المصري (د ٧١١ هـ)، تحقيق: عبد الرحمن محمد قاسم النجدي - ط - دار صادر - بيروت - ٤١٣ هـ - ٩٩٣ م.
- ٩ - المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عطية الأندلسي (د ٤٦ هـ)، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد - دار الكتب العلم - لبنان - ٤١٣ هـ - ٩٩٣ م.
- ١٠ - مختار الصحاح: محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي (ت)، تحقيق: محمود خاطر، طبعة جديد - مكتبة لبنان ناشرو - بيروت - ٤١٥ هـ - ٩٩٥ م.
- ١ - مشكل إعراب لقرآن: مكّي بن أبي طالب القيسي أبو محمد ((د ٣٧ هـ)، تحقيق: د. حاتم صالح الضامن، - مؤسسة الرسا - بيروت - ٤٠٥ هـ.
- ٢ - المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي: أحمد بن محمد بن علي المقرئ الفيومي (د ١٧٠ هـ)، المكتبة العلم - بيروت - (د،ت).

- ٣ - معاني الحوف: أبو الحسن علي بن عيسى الرماني النحوي (٨٤ هـ)، تحقيق: د. عبد الفتاح إسماعيل شلي - دار نهضة مصر للطبع والنشر - الفجا - القاهر - (د،ت).
- ٤ - معاني النحو: الدكتور فاضل صالح السامرائي - دار إحياء التراث العرب - بيروت - لبنان - ٤٢٨ هـ - ١٠٠٧ م.
- ٥ - مغني اللبيب: أبو محمد عبد الله جمال الدين بن هشام الأنصاري (٦١ هـ)، تحقيق: د. مازن المبارك، ومحمد علي حمدان - دار الفكاك - دمشق - سور - ٩٨٥ م.
- ٦ - مغني اللبيب بحاشية الدسوقي - أبو عبد الله جمال الدين بن هشام الأنصاري (٦١ هـ) - مكتبة ومطبعة المشهد الحسيني - القاهرة، (د،ت).
- ٧ - المفصل: أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري (٣٨ هـ)، تحقيق: د. علي بو ملحة - مكتبة الهلا - بيروت - ٩٩٣ م.
- ٨ - المقتصد في شرح الايضاح، عبد القاهر الجرجاني (٧٤ هـ)، تحقيق: كاظم بحر المرجان، منشورات وزارة الثقافة والاعلام/ بغداد - العراق/ ٩٨٢.
- ٩ - المقتضب: المبرد: أبو العباس محمد بن يزيد المبرد (٨٦ هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق عزيمة، عالم الكتب - بيروت - ٣٨٢ هـ - ٩٦٣ م.
- ١٠ - المنطق الواضح في شرح السلم المنورق: عبد الله معصراني، راجعه وقدم له فضيلة الدكتور مصطفى سعيد الخ - دار الفارابي معارف - دمشق - سور - ٤٢٧ هـ - ١٠٠٦ م.
- ١ - موصل الطلاب إلى قواعد الاعراب: خالد عبد الله الأزهرى (١٠٥ هـ)، تحقيق: عبد الكريم مجاهد - الرسا - بيروت - ٤١٥ هـ - ٩٩٦ م.

٢ - النكت على الألفية والكافية والشافية والشدور والترهة: جلال عبد الرحمن
السيوطي (د ١١ هـ)، تحق: د. فاخر جبر م - ١ - دار الكتب
العلم - بيروت - لبنان - ٤٢٨ هـ ٢٠٠٧ م.